الفصل العاشر

عواصف في صحاري غريبة
رقصة جورباتشوف الأخيرة

ما قيمة الخدمة إذا كانت قد قدمت بالفعل؟

مثَل روماني قديم

''الأعلام الخضراء والحمراء ترفرف على الكويت. مئات الآلاف من المهاجرين الفلسطينيين حصلوا على الجنسية في الدولة التي أعلن عنها للتو، وهي جمهورية الكويت الديمقراطية الشعبية. خرج هؤلاء في مظاهرات تحيي **الكونفدرالية** العراقية الكويتية. وفي **موسكو** خرجت الجماهير احتجاجًا على التدخل الاستعماري الأمريكي في منطقة الخليج العربي المتاخمة للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي، وحاصرت لعدة ساعات السفارة الأمريكية في **موسكو**. وأعلنت الحكومة السوفيتية أنها لن تسمح بفرض حصار على دولة العراق الديمقراطية الثورية الشقيقة، وأرسلت مدمرة بحرية إلى الخليج العربي. وبدأت مناورات في منطقة ما وراء القوقاز العسكرية، ولجأت **واشنطن** إلى الأساليب الدعائية التقليدية باتهام **موسكو** بمحاولة نشر الشيوعية في منطقة الخليج العربي بمساعدة عميلها العراق، وخنق الغرب عبر وقف إمدادات النفط من الخليج. سيطرت الاضطرابات على بورصات طوكيو ولندن ونيويورك''.

كان من الممكن أن نقرأ مثل هذا التصريح في صحيفة ''**البرافدا**'' لو كان العراق قد أقدم على احتلال الكويت في أعوام 1975 أو 1981 أو 1985 وليس في عام 1990.

تغير الموقف في عام 1990م بشكل جذري. ولعب كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والرؤساء في منطقة الخليج أدوارًا بدت جديدة تمامًا. لم يكن أي منهم حرًّا في تصرفاته تمامًا. تأثر رد فعل كل طرف برؤيته لمصالحه وانطلاقًا من الأحداث السابقة القريبة، وكذا الذاكرة التاريخية العميقة. كان ذلك أول حدث كبير بعد انتهاء الحرب الباردة.

لم تكن منطقة الخليج جديدة على الاتحاد السوفيتي عند حدوث الاعتداء على الكويت، إلا أن دوره الجديد في العالم والطابع الجديد للعلاقات المتبادلة بين السوفييت والأمريكيين لم يسمحا له بلعب دور محايد، كما هو الأمر أثناء النزاع الإيراني العراقي سابقًا.

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر 1980م، واستمرت ثماني سنوات تقريبًا. وربما استفاد السوفييت من هذه الحرب في انشغال إيران عن التدخل السوفيتي في أفغانستان إلا أن هذا الصراع كان له أثار سلبية على مصالح الاتحاد السوفيتي. ارتبط الاتحاد السوفيتي بمعاهدة صداقة وشراكة اقتصادية وعسكرية مع العراق. أما إيران فكانت هناك مصالح مشتركة بين الجارين. كلا النظامين العراقي والإيراني –معاديان للإمبريالية وبدلاً من أن يكافحا معًا ضد الإمبريالية والصهيونية انشغلا بإثارة المشاكل لبعضهما البعض، وتم التضحية بمئات الآلاف وتدمير البلدين اقتصاديًا. وقد ضاعفت هذه الحرب من الشقاق والخلافات في العالم العربي. وفي العامين الأولين للحرب وضع الاتحاد السوفيتي قيودًا على توريد الأسلحة للعراق إلا أنه وعندما انتقلت الحرب إلى الأراضي العراقية تم استئناف تصدير الأسلحة.

وفي واشنطن لم يعارض القادة هناك أن يعطي العراق درسًا لإيران رغم عدم تعاطفهم معه بالمرة. إلا أن ذلك لم يمنعهم من تصدير الأسلحة إلى إيران في إطار اتفاقيات تحولت لاحقًا إلى فضائح حملت عنوان ''**إيران جيت**''، وعندما أصبحت الحرب تهدد بلدان الخليج العربي زادت الولايات المتحدة الأمريكية من حجم قواتها العسكرية البحرية في المنطقة، الأمر الذي أثار رد فعل غاضبا من جانب **موسكو**. وفي تصريح لوكالة الأنباء السوفيتية **تاس** في 8 مارس 1984م انتقد الاتحاد السوفيتي ''الانتهاكات القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ''حيث أعلن عن عدم الاعتراف بالقيود التي وضعتها واشنطن على حرية الإبحار في المياه المفتوحة وتحليق الطائرات في الفضاء الجوي فوقها''.

إلا أن الأمر لم يتخط حدود التصريحات والخطابات، وذهب كلا البلدين مع غياب الثقة المتبادلة بينهما لحل المشكلة وإيقافها في انتهاج سياستين متوازيتين.

ومنذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية دعا الاتحاد السوفيتي إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية وتسوية النزاعات بالسبل السلمية على طاولة المفاوضات واصفًا هذا الصراع بالمأساوي وغير المبرر، وأنه يتناقض والمصالح الوطنية لكلا البلدين. واستمر الاتحاد السوفيتي في انتهاج هذا الخط السياسي طوال مدة الأزمة. وتسببت هذه السياسة في بعض الخلافات

أحيانًا مع العراق وأحيانًا أخرى مع إيران. ودعم الاتحاد السوفيتي كل جهود الوساطة والمبادرات الهادفة إلى تسوية الخلاف سواء من جانب الأمم المتحدة أو منظمة المؤتمر الإسلامي أو حركة عـدم الانحياز أو مجلس التعاون الخليجي وغيرهم. ودعت **موسـكو** أكثـر من مرة الطرفين المتنازعين إلى وقف العمليات العسكرية، وسحب قواتهما إلى الحدود الدولية المعترف بها وفقًا لاتفاقيات الجزائر 1975م، والبدء في مفاوضات التسوية النهائية لكل القضايا الخلافية. كما دعم الاتحاد السوفيتي المبادرات والمقترحات الأخرى الهادفة إلى الوقف التدريجي لإطلاق النار، وتقليص مسـاحة العمليات العسـكرية ووقف إطلاق النار على المواقع المدنية والهجوم على السـفن التجارية في الخليج العربي. وقد تم إبلاغ هذه الأفكار للرئيس العراقي **صدام حسين** أثناء زيارته إلى **موسـكو** (ديسـمبر 1985م)، وإلى وزير الخارجية العراقي **طارق عزيز** أثناء زيارته (فبراير 1987م). كما أكدت القيادة السـوفيتية على الموقف نفسه أثناء زيارة نائب وزيـر الخارجية الإيراني **خ. كاظم بور أردبيللـي** في إبريل 1985م وأثناء الزيارة التي قام بها خلفه **لاريجاني** في أغسطس 1986م، ثم في فبراير 1987م أثناء زيارة وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولاياتي**. وقد لعب كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهمًا في صياغـة وقبول قرارات مجلس الأمن حول الحرب العراقية الإيرانية بما في ذلك القرار الأخير رقـم 598 الذي توقفت الحرب بموجبه في النهاية في عام 1988م. ولم يؤثر تغير القيادة في الاتحاد السوفيتي على السياسة السوفيتية في التعامل مع الحرب العراقية الإيرانية غير أن السياسة العامة **لميخائيل جورباتشـوف** التي كانت تنحى إلى التفاهم المتبادل مع واشنطن ونزع فتيل الخلافات معها أصبحت أكثر حرصًا على التوصل إلى تسوية للصراع.

وبفضل الإجراءات المتوازنة والحذرة تحسـنت العلاقات السوفيتية الإيرانية على الرغم من مسـاعدة إيران للمعارضة الأفغانية. وبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني **علي أكبر ولاياتي** إلى **موسـكو** ظهرت أخبـار تفيد بإعادة افتتاح خط الغاز الإيراني السـوفيتي وعاد الخبراء السـوفييت مرة أخرى إلى مصنع الحديـد في **أصفهان** وإلى غيره من المصانع الإيرانية. وتمت في **موسكو** إعادة افتتاح الغرفة التجارية السوفيتية الإيرانية. كما زار طهران في أغسطس 1987م النائب الأول لوزير الخارجية **يولي فورونتسوف**، وتم التوقيع على اتفاقيات "**بإقامة مشروعات كبرى للتعاون المتبادل**".

ومـن الخطـوات المهمة على طريـق تطبيع العلاقات السـوفيتية الإيرانيـة؛ الزيارة التي قـام بها رئيس المجلس الإسـلامي والقائم بأعمـال القائد الأعلى للقوات المسـلحة الإيرانية

هاشـــمي رافسنجاني إلى الاتحاد الســـوفيتي في عام 1989م، وقد رأت القيادة السوفيتية في هذا الرجل شخصًا يستحق قيادة إيران مستقبلاً؛ ولذا لقي استقبالاً حارًّا. وقام **جورباتشوف ورافسنجاني** بالتوقيع على إعلان مبادئ حول العلاقات والتعاون الودي بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية الإســـلامية الإيرانية. وأعلنت الدولتان " أنهما سيشـــرعان بالتعاون بهدف إنقاذ العالم من الحروب والتهديدات العسكرية عن طريق حظر استخدام وتدمير كل أسلحة الدمار الشـــامل". ويمثل هذا الإعلان تتويجًا لسياسة الواقعية البرجماتية التي انتهجتها كلتا الدولتين. وتكشف درجة التقارب حقيقة أن الاتحاد السوفيتي قد وافق على التعاون مع الجانب الإيراني في دعم قدراته الدفاعية على الرغم من عدم الكشف عن تفاصيل الاتفاق العسكري، وأشار الجانبان إلى البرنامج طويل الأمد للتعاون الاقتصادي إلى عام 2000م.

وتجدر الإشارة إلى رؤية الجانبين حول الوضع في الخليج العربي والمحيط الهندي: ينبغي أن تتحول منطقتا الخليج العربي والمحيط الهندي إلى مناطق تخلو من الحروب والاضطرابات، ومن جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح الكيماوي والنووي. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي الانسحاب الكامل لجميع الأساطيل الحربية التابعة للدول الأجنبية. وتقع مسئولية توفير السلام والأمن في هذه المنطقة على عاتق دول المنطقة.

وفي ضوء الأزمة الكويتية وحرب الخليج 1991-1990 بدت هذه الأفكار على قدر كبير من الســـذاجة. كانت هذه الرؤية في الحقيقة تعكس جوهر المصالح طويلة الأمد بغض النضر عن الظرف السياسي الراهن.

كانت سياســـة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، تســـيران بشكل متوازٍ غير متقاطع فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية، ولم يكن هذا يعني أن عدم ثقة كل منهما في نوايا الآخر قد تلاشـــت. كان لدى الاتحاد الســـوفيتي مصالحه المشروعة في منطقة الخليج التي تكمن في ألا تصبح هذه المنطقة مصدرًا للتهديدات الموجهة لأمنه. وكانت موسكو بالفعل مهتمة بأن تقوم بلدان المنطقة بحل مشكلاتها بنفسها، على الرغم أنه وبعد تجربة الحرب الإيرانية العراقية، ثم اعتداء العراق على الكويت، بدت هذه الأماني مجرد أوهام حالمة. كان الاتحاد الســـوفيتي حريصًا على الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص الوجود العسكري في المحيط الهندي، وصولاً إلى إخلاء هذه المنطقة تمامًا من الســـلاح، بهدف التقليل من حدة التنافس العالمي على الهيمنة. غير أن هذه المقترحات الســـوفيتية العادلة والعقلانية فســـرت على أنها تقليص لمواقع الولايات المتحدة الأمريكية القوية في المنطقة، ودعم لمواقع السوفييت الضعيفة،

وأن الهدف منها هو مساعدة السوفييت على تحقيق التوازن في القوى في المنطقة؛ ولذا فقد تم التعامل معها بتوجس وبإصدار أحكام مسبقة، مثلما تم التعامل مع المبادرة السوفيتية حول البحر المتوسط.

كتب عالم السياسة الأمريكي **ش. تشوبين:** ''يربط الاتحاد السوفيتي بحث هذه القضايا بالنظر في موضوع نزع السلاح في المحيط الهندي. إن هذا من شأنه دعم الاتحاد السوفيتي عسكريًّا على حساب الغرب. وأي اتفاق يحقق التوازن والتعادل في القوي في هذه المنطقة هو في صالح السوفييت''

كانت السياسة الأمريكية تهيمن عليها مساعي الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. وفي الواقع يمثل تاريخ أي منطقة حلقة من الخروقات التي تعتري النظام السابق ومن ثم ظهور نظام جديد. وتعتبر الثورة الإسلامية الإيرانية المعارضة لأمريكا والشاه مثالاً واقعيًّا دراماتيكيًّا على ذلك. وعلى الرغم من توفر الظروف الإقليمية والداخلية لاندلا ع الثورة، غير أن **واشنطن** رأت أن سبب كل ما يحدث في المنطقة هو السياسة السوفيتية التي تقف خلف كل شيء. تم النظر إلى التدخل السوفيتي في أفغانستان بوصفه دليلاً دامغًا على سياسة التوسع السوفيتية باتجاه الخليج العربي.

ورغم أن المبادرات السوفيتية لتحقيق الأمن في الخليج العربي والمحيط الهندي اتسمت بالطابع الدعائي، إلا أنها كانت عقلانية في مضمونها. ففي عام 1977م اقترح الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة الأمريكية إجراء مباحثات ثنائية حول الحد من النشاط العسكري في المحيط الهندي. غير أنه وبعد انتهاء الجولة الرابعة من المفاوضات انسحب الأمريكان فجأة. وكان انسحابهم في اللحظة التي أضحت فيها الاتفاقية الأمريكية السوفيتية تحمل ملامح وإطارًا محددًا، وبعد أن تم التوافق على عدد من القضايا بما فيها الاقتراب التدريجي من مرحلة الانفراج العسكري، وتخفيف التوتر في منطقة المحيط الهندي. تم التوصل إلى اتفاق على عدم إقامة أية قواعد عسكرية جديدة. وطرح الاتحاد السوفيتي أكثر من مرة فكرة استئناف المباحثات الثنائية حول المحيط الهندي، غير أن رد فعل **واشنطن** كان سلبيًّا.

وفي أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها **ليونيد بريجينيف** إلى **الهند** في ديسمبر 1980م قام بصياغة عدد من الالتزامات المتبادلة والتي كان يمكن للولايات المتحدة الموافقة عليها مع غيرها من البلدان العظمى الأوربية والصين، وكل الدول المهتمة بتحقيق اتفاق حول الأمن الشامل

في منطقة الخليج العربي. وقد تمت الإشـــارة علـــى وجه الخصوص إلى أن جميع بلدان المنطقة يجب أن تكون متساوية في الحقوق في بنود هذه الاتفاقية التي تحقق مصالحهم الحيوية.

غير أنه تم رفض هذه المقترحات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 11 ديسمبر 1980 أعلن مندوب الخارجية الأمريكية عن رفض **واشـــنطن** التام للمقترحات الســـوفيتية، وبرر هذا الموقف بأن ''الموقف في المحيط الهندي لا يساعد على مواصلة المباحثات الأمريكية السوفيتية حول المحيط الهندي''. '' وأن التواجد المستمر في أفغانستان للقوات السوفيتية يجعل من اســـتئناف هذه المفاوضـــات أمرًا بعيد المنال'' وفي تصريـــح للخارجية الأمريكية جاء أن الولايات المتحدة الأمريكية على اســـتعداد لبحـــث قضية المحيط الهندي في إطار لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة يتم من خلالها دراســـة كافة المقترحات التي تؤدي إلى تحقيق الأمن ليس فقط في منطقة الخليج العربي بل ومنطقة المحيط الهندي بما فيها البلدان المطلة على شـــواطئه. وربطت الإدارة الأمريكية مناقشـــة هذه المقترحات بشـــكل مباشر مع قضية أفغانستان. وفي الثاني عشـــر من ديســـمبر 1980 أعلن وزيـــر الخارجية الأمريكي إ. **ماســـكي** في تصريح للصحافـــة وبلهجة حادة رفضه للمقترحات الســـوفيتية، وربط الموقف الأمريكي بالموقف من ''**القضية الأفغانية**'' ورفضت الصين أيضًا المبادرة السوفيتية.

وفي عام 1982 اقترح الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة تقليصًا متبادلاً للأساطيل العســـكرية البحرية، وكذا خروج الغواصات حاملة الصواريخ من مناطق واسعة من العالم على أن يتم الاتفاق بين الطرفين على مسارات محددة لها. إلا أن **واشنطن** لم ترد على المقترح.

وفي تلك الفترة لم يكن لدى الاتحاد الســـوفيتي استعداد للثقة سواء في الولايات المتحدة أوفي غيرها من الدول الغربية في أوروبا أو الصين أو حتى في بلدان المنطقة. كما تم تجميد كافة المبادرات اللاحقة التي تقدم بها **ميخائيل جورباتشوف**.

ولكن، وكما أشار الخبراء الغربيون أنه باستثناءات قليلة كان الهاجس الأمني عند الاتحاد الســـوفيتي من ناحية الحدود الجنوبية باعثه نظرة الاتحاد السوفيتي إلى المشاكل النفطية في تلك المنطقة.

وفي التقريـــر الذي صدر في عـــام 1981 من قبل مجموعة باحثين بالكونجرس الأمريكي نجـــد قائمة من الأســـباب التي دفعـــت إلى التدخل الأمريكي في منطقـــة الخليج، ومن بينها العدوان أو احتلال دولة عميلة للاتحاد الســـوفيتي، أو الاتحاد الســـوفيتي نفســـه، أو كليهما،

للـــدول المنتجة للنفط. كما تم الحديث أيضًا عن الإجراءات التي تســـتخدمها الدول المنتجة للنفط أحيانًا لاســـتخدام النفط كسلاح سياسي ورفع أســـعاره ما يؤدي إلى أزمات تضخم اقتصادي في الغرب، وكذلك عمليات خفض الإنتاج.

وأصبحت مقاومة التهديد الســـوفيتي المفترض لنفط الخليج هو المحور الأساسي للسياسة الأمريكيـــة في المنطقة. وقد كتب **رونالد ريجان** عن ذلك في صيف عام 1980م أثناء حملة ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية: ''إذا تجردنا عن الانشغال بالكلام الجميل وتحدثنا بصراحة فإن الهدف الأساســـي لأمريكا في الشرق الأوسط يجب أن يكمن في عدم السماح لأن تســـقط هذه المنطقة في هيمنة الاتحاد الســـوفيتي. فإذا اســـتطاعت **موسكو** أو أي من حلفائها الراديكاليين في المنطقة فرض سيادتها أو التحكم في مصادر النفط التي يعتمد عليها الغرب (ســـواء في مناطق الآبار النفطية نفسها أو في المناطق الإستراتيجية على طريق خطوط الإمدادات) فإن اقتصاد الدول الصناعية الكبرى ســـيكون مهددًا وســـتتعرض قدرات **الناتو واليابان** في مقاومة الضغوط الســـوفيتية لخســـائر كبيرة. وفي الحقيقة إذا سمحت أي حكومة أمريكية بهذا الأمر وأن تصبح إمدادات النفط لأمريكا وحلفائها غير مستقرة فإن ذلك سيعني تحييد أوربا الغربية واليابان ومحاصرة الصين وانتهاء بالعزلة التامة للحكومة الأمريكية نفسها.''

وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات أخذ محلِّلو وكالة الاستخبارات الأمريكية وخبراء السياســـة الأمريكيون في إطلاق فرضيات أن الاتحاد الســـوفيتي سيتعرض لنقص في إمدادات النفط وســـيفتقد إلى الموارد اللازمة لاستيراده، وســـيحاول بالتالي نشر سيطرته وهيمنته على منطقـــة الخليج العربي. وكان ذلك بمثابة تحول بنســـبة 180 درجـــة في تقييم الموقف مقارنة بالوضع في الســـتينيات، حيث كان الحديث حينها يدور عن تهديد لتدفق النفط الســـوفيتي الرخيص إلى الغرب.

كان التعامل السوفيتي والغربي مع قضايا النفط يفتقد **للتماثل**، فبعد الحرب العالمية الثانية كان النشـــاط الاقتصادي في بلدان أوربا – بنسب مختلفة –يعتمد على الإمدادات المنتظمة للنفط من الخليج العربي وشمال إفريقيا. وبقي الاتحاد الســـوفيتي طوال القرن العشـــرين مصدرًا للنفط. ونمت صادرات النفط الســـوفيتية في نهاية الخمسينيات، وخلال الستينيات لدرجة أن الغرب أصبح يتحدث عن خطر الإغراق السوفيتي للعالم بالنفط. كانت تلك إحدى الحجج التي جعلت الشركات النفطية تخفض من أسعارها في بداية الستينيات حتى لا تخرج من السوق النفطية. وقد أدى ذلك إلى تأســـيس منظمة الدول المنتجة للنفط **أوبك** التي أصبحت لفترة

محركًا فعَّالاً لأسعار النفط، وما نتج عنه من إعادة توزيع لمداخيل النفط لصالح أعضاء المنظمة على حساب شركات النفط الكبرى.

أمـــا قضيـــة الامتيـــازات النفطية الغربية فكانت جـــزءًا من الخطاب الســـوفيتي المعادي للإمبرياليـــة، والمؤثر الذي كان بمثابة لطمات مؤلمة وموجعة للغـــرب. وفي النهاية كان إقصاء الحكومة البرجوازية الإصلاحية المعتدلة في إيران برئاسة مصدق يهدف إلى الحفاظ على سيطرة الغرب على النفط الإيراني، وساعدت السياسات الأنانية وقصيرة النظر للشركات النفطية على إذكاء المشاعر المعادية للغرب في المنطقة.

وتضمنـــت الكتابات والأدبيات الســـوفيتية حول الشـــرق الأوســـط والأدنى آراء ثابتة تصف الامتيازات النفطية الغربية بكونها قاعدة للتأثير السياســـي الغربي في المنطقة. وبالطبع، وعن حـــق، ارتبطت هذه الفكرة بمفاهيم ''**الحرب البـــاردة**''، و''**التكتلات العدوانية**''، و**الانقلابات العســـكرية**''، التي وقعت لصالح أباطرة النفط، وعلى غرار السياسة السوفيتية المعادية للغرب خلال الخمســـينيات والستينيات كان هذا الخطاب متوافقًا ومتجاوبًا مع آمال وطموحات شعوب المنطقة.

ثم أخذت الشـــركات الغربية في التراجع تدريجيًّا عن نظام الامتيازات وسعت إلى صياغة أطر جديدة للتعاون مع البلدان النفطية، وهو ما عكس عدالة مطالب الدول المنتجة للنفط، وفي الوقت نفسه صحة موقف الاتحاد السوفيتي الذي دعم لسنوات طويلة تلك المطالب.

ولم ينجح أي من القادة الغربيين أو الدعاية الغربية في إقناع الشعوب والزعماء السياسيين في المنطقة بصحـــة موقفهم في التعامل مع القضايا النفطية. فمنذ انقلاب إيران وحتى الحملة العســـكرية الأمريكية على العراق بعد احتلال الكويـــت كان الجميع يعرف جيدًا أن منتجي النفط يستطيعون '' أن يفعلوا به ما يشاءون باستثناء أن يشربوه''. كان منتجو النفط مهتمين ببيعه مثلما كان الغرب مهتمًّا بشـــرائه. ودار الحديث عن شروط توريد النفط وسعره. غير أن النفط تحول فجأة إلى محرك مهم للسياســـة والاســـتراتيجية الإقليمية والعالمية، وأدى في بعض الحالات إلى تورط الولايات المتحدة عسكريًّا وسياسيًّا في المنطقة حتى وصل الأمر إلى نشوب حرب حقيقية ضد العراق.

ومن غير المســـتبعد أنه في أثناء فترة المواجهة الســـوفيتية الأمريكية كان منطق السياسات الســـوفيتية يســـتهدف تحقيق الحد الأقصى من الإضرار بالولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه

يمكــن أن نورد بعض البراهين والدلائل عن عدم اســتهداف الاتحاد الســوفيتي في أي وقت من الأوقات لنفط الشــرق الأوســط والأدنى. **أولاً**: أنه حتى صغار السياســيين كانوا يعوون أن أي خطــوة جادة في هذا الاتجاه كانت ستفســر بكونها تهديدًا مباشــرًا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وتمثل عملاً عدائيًّا، واســتفزازًا له عواقب وخيمة. وقد اســتهدفت السياســة الســوفيتية الإقليمية والعالمية عبر الحكومات المتعاقبة تجنب الصدام العسكري مع **واشنطن**. **وثانيًا**: أن التحول الدوجماتي في طريقة تفكير الزعماء السوفييت حال دون إمكانية وفرصة الســيطرة على منظومة العلاقات الاقتصادية والتي أصبحت تدفقات النفط هي المحدد الأساســي لها. لم يكن باستطاعة الاتحاد الســوفيتي أن يصبح بديلاً للغرب في المنطقة أو أن يكون شــريكًا اقتصاديًّا لبلدانها. كما أنه كان عاجزًا عن استيعاب النفط التي تصدره المنطقة أو توريد المعدات والتجهيزات اللازمة لها، وكذا السلع والأغذية. **وثالثًا**: كان الاتحاد السوفيتي يندمج شــيئًا فشــيئًا في الاقتصاد العالمي، وأصبــح أكثر اعتمادًا على اســتيراد التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات الغذائية والســلع الأساسية. بالإضافة إلى ذلك كانت التجارة بين الاتحاد السوفيتي وبلدان الشرق الأوسط والأدنى في تنام مطرد. وكانت الأرباح الثابتة للدول المصدرة للنفط تعني أكثر فأكثر عمليات ســداد مستقرَّة لواردات الأسلحة والمنتجات الصناعية. ولم يكن الاتحاد الســوفيتي يهدف إلى تدمير الاقتصاد الغربي أو في قطع علاقاته الاقتصادية مع الغــرب. وربما كانت هناك خطط عســكرية في حال حدوث صِدام مســلح عالمي انتحاري يقوم به الاتحاد السوفيتي بهدف قطع إمدادات النفط إلى الغرب إذا ما تحول الأخير إلى عدو عسكري. وربما لدى **البنتاجون** خطط لاحتلال **موسكو** أو **نيجني نوفجورود**.

ومــاذا عن الواقــع حينها؟ **أولاً**: ربما كانت هناك رغبة سياســية في دعم جهود البلدان المنتجة للنفط لممارســة حقها في الاســتفادة بثرواتها الوطنية الخاصة، وبالتالي تحقيق قدر كبير من الاستقلال السياســي؛ ولهذا السبب دعم الاتحاد السوفيتي في دعايته ومبادراته السياسية القضاء على الامتيازات النفطية وتأميم ممتلكات الشــركات النفطية الغربية وتأســيس منظمة **الأوبــك**. **وثانيًا**: وصفت منظمة **الأوبك** بكونها ''منظمــة معادية للإمبريالية''، عن حق، وارتبطت نجاحاتها بتطور الاشــتراكية في العالم كله وتقدمها، وتم دعم سياســة الدول العربية في اســتخدامها لسلاح النفط. و**ثالثًا**: اعتبر دعم **أوبك** في سعيها لرفع أسعار النفط متسقًا ومصــالح الاتحاد الســوفيتي المصدر الأكبر للنفــط والغاز، حيث كان يعــني ذلك زيادة في الدخل من مبيعات المحروقات. وكما أظهر تطور الأحداث اســتنفاد الاتحاد السوفيتي بسبب سياســاته الاقتصادية لعشــرات المليارات من الدولارات من أرصدته النقدية التي جمعها بعد

عام 1973م. لم يستطع الاتحاد السوفيتي الاستفادة من هذه التدفقات المالية، كما اقترب حجم الاستهلاك المحلي من حدود الإسراف الشديد على عكس إجراءات التوفير والاقتصاد في الاستهلاك التي اتبعها الغرب.

وعلى الرغم من ثقل وزن الدور السوفيتي فيما يتعلق بالإمدادات النفطية إلى الغرب فإنه بقي هامشيًّا دائمًا. فلم تكن الاحتياطات النفطية السوفيتية أبدًا بالضخامة اللازمة ولا هي سهلة الاستخراج من باطن الأرض بالدرجة التي تسمح باستبداله بنفط الخليج العربي. وحتى مع الاكتشافات الجديدة في **سيبيريا** إلا أنها بقيت عالية الكلفة. ومع ارتفاع الطلب على استهلاك النفط في داخل الاتحاد السوفيتي ظهرت صعوبات جديدة كبيرة تتعلق بإمكانية تصديره، وذلك رغم تزامن الانهيار الحاد في التصدير مع الأزمة العميقة التي شهدها الاقتصاد السوفيتي بين عامي 1990-1992 حينما بلغ إجمالي حجم الصادرات 40 مليون طن سنويًّا منخفضًا من 100 مليون طن.

وبقي الاتحاد السوفيتي مُصدرًا للنفط والمواد النفطية، ولكن في الوقت نفسه أصبح مستوردًا لبعض المنتجات النفطية أيضًا. وأحيانًا ما كان يتم مقايضة صادرات السلاح والمعدات الصناعية بالنفط الذي كان يتم إعادة تصديره إلى بلدان شرق أوربا وغربها أو إلى البلدان النامية.

وتعد الاتفاقية التي وقِّعت في عام 1966م مع إيران التي تقضي بتصدير الغاز الإيراني إلى الاتحاد السوفيتي من الاتفاقيات التي منحت **موسكو** قدرة على المناورة في استخدام مواردها الطبيعية. لم يصل الغاز الإيراني إلى ما **وراء القوقاز**، واستطاع الاتحاد السوفيتي على حساب هذه الواردات زيادة حجم مبيعاته من الغاز إلى أوربا الغربية. وفي الواقع بدا الأمر لا يبعث على التفاؤل. ففي عام 1979م أصيبت منطقة ما **وراء القوقاز** بأزمة اقتصادية عنيفة بسبب توقف إمدادات الغاز الإيراني واضطرت **موسكو** إلى سرعة ضم هذه المنطقة إلى المنظومة الموحدة لإمدادات الغاز.

وأصبحت **موسكو** تشارك في استكشافات وتطوير آبار النفط في سوريا ومصر واليمن الجنوبي والعراق. ففي سوريا تم اكتشاف آبار بحجم إنتاج يبلغ مليون طن سنويًّا. وكان النجاح السوفيتي الأكبر في هذا المجال في العراق، حيث اكتشفت الشركات السوفيتية آبار شمال **الزميلة** الغنية بالنفط.

ولكن مهما كانت ثمار الجهود التي بذلها الاتحاد السوفيتي بقي دوره ثانويًّا في السياسة النفطية للمنطقة التي هيمن عليها الغرب في الأساس. وقد ترك ذلك بصمته على مستوى وطبيعة العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبلدان شبه الجزيرة العربية.

وقد بقيت شبة الجزيرة العربية باستثناء اليمن في الستينيات والسبعينيات terra incognita (أراضٍ مجهولة) بالنسبة للاتحاد السوفيتي. كانت تلك المنطقة من وجهة النظر السوفيتية مجال نفوذ للإمبريالية الأمريكية (**المملكة العربية السعودية**) والإمبريالية الإنجليزية (باقي بلدان المنطقة) والشركات النفطية الاحتكارية. كان الحكّام هناك من حلفاء الغرب. وكان العمل على الإطاحة بهم واستبدالهم بنظم "**ثورية ديمقراطية ومعادية للإمبريالية**"، أي صديقة للاتحاد السوفيتي، يندرج تحت الأهداف والرؤية الرسولية للعالم، ويؤدي إلى إشعال المواجهة في المنطقة. كان دعم الاتحاد السوفيتي لأنصار الجمهورية ضد الملكية في اليمن بعد عام 1962م، ودعم التنظيمات اليسارية الراديكالية، ثم النظام الماركسي في اليمن الجنوبي، ودعم الانفصاليين في عمان، والاتصالات مع القوى اليسارية في السعودية وإمارات الخليج العربي، من شأنه أن يثير الشكوك والمخاوف الشديدة لدى العائلات الحاكمة في بلدان الخليج الملكية من النوايا السوفيتية.

وكانت الاتصالات القصيرة بين الاتحاد السوفيتي والتنظيمات اليسارية الراديكالية المتطرفة في عمان سببًا في تزايد مخاوف الممالك العربية من التهديدات السوفيتية.

وعندما ماطلت بريطانيا في الانسحاب من عمان وعرقل السلطان **سعيد بن تيمور** إجراء الإصلاحات اللازمة اندلعت صدامات مسلحة في محافظة **ظفار** بين المعارضة ضد قوات الحكومة والإنجليز. وتزعمت المعارضة جبهة تحرير **ظفار** التي انبثقت عن حركة القوميين العرب اليسارية الراديكالية. ثم تم تغيير الاسم إلى الجبهة الشعبية لتحرير المنطقة المحتلة في الخليج العربي. وبعد الاتحاد مع المنظمات الداعمة في عمان في ديسمبر 1971م تم تغيير الاسم مرة أخرى في عام 1974م إلى الجبهة الشعبية لتحرير عمان. وقد سيطرت تشكيلاتها العسكرية والسياسية في بداية السبعينيات على مساحة واسعة من محافظة **ظفار**، واعتمدت على المساعدات القادمة من اليمن الجنوبي أو عبره. وتلقى مقاتلو الجبهة تدريبهم في الصين وجلبوا معهم السلاح وأفكار **ماو تسي تونج**. وبعد تدشين العلاقات في عام 1979م شرعت اللجنة السوفيتية لتضامن بلدان آسيا وإفريقيا في إعداد وتدريب مقاتلي الجبهة وتقديم الدعم العسكري والتمويني.

ولم يعول القادة السوفييت على انتصار الثوار فقد كان الموقع الإستراتيجي المهم لعمان الذي يسيطر على بوابة الخليج العربي من الأهمية بحيث لا يمكن للغرب القبول بقيام نظام ديمقراطي قوي حليف للاتحاد السوفيتي في هذا البلد. وفي 1970 وصل السلطان **قابوس** إلى السلطة وكان قد تخرج في المدرسة العسكرية البريطانية. وشرع **قابوس** في القيام بإصلاحات ودعم قدرات الجيش والإدارة غير أنه اضطر إلى الاستعانة بقوات **الشاه** في الفترة بين عامي 1973-1976 لقمع ثوار **ظفار**. ثم قام بضم بعض الثوار إلى الحكومة، وحقَّق بذلك المصالحة الوطنية. وبعد هزيمة الثوار دفع الاتحاد السوفيتي اليمن الجنوبي إلى تطبيع علاقاته مع عمان، ولم يعارض انضمام السلطنة إلى الأمم المتحدة.

وازدادت حالة انعدام الثقة من قبل العائلات الحاكمة في المنطقة تجاه الاتحاد السوفيتي، وزاد منها الرفض التقليدي للشيوعية، ونظرية الإلحاد الرسمية التي تتبناها الإيديولوجية السوفيتية.

غير أن السياسة الرسولية السوفيتية في شبه الجزيرة العربية لم تتخذ أي خطوات فعلية ضد الأنظمة الملكية التي أثبتت صمودًا كبيرًا في الستينيات. وحتى الدعم السوفيتي العسكري للثوار في **ظفار** كان موجهًا ضد الإمبريالية وضد البريطانيين، ولا يهدف للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة، وكان إعلان المستعمرات البريطانية السابقة في شبه الجزيرة لاستقلالها متزامنًا مع الهزيمة العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير عمان، وهو ما دفع **موسكو** إلى إرساء تعاون براجماتي مع كل بلدان الخليج بلا استثناء.

ومن أمثلة هذه الاتصالات العلاقات الكويتية السوفيتية. فبعد أن ماطلت **موسكو** في الاعتراف باستقلال الكويت في عام 1961 بسبب ادعاءات العراق بملكيته لهذه الأراضي؛ قرر الاتحاد السوفيتي في النهاية إقامة علاقات رسمية دبلوماسية في عام 1963م. كما دعم قبول الكويت في الأمم المتحدة. وربما من الصعب أن نرصد توترًا أو تناقضًا في العلاقات بين البلدين منذ تلك الفترة وحتى اليوم على الرغم من اختلاف النهج في التعامل مع القضايا الدولية أحيانًا ومنها القضية الأفغانية على سبيل المثال. كانت الكويت الدولة الضعيفة والغنية المحاطة بجيران أقوياء في حاجة إلى أصدقاء. واقتنع الحكَّام في الكويت بسرعة بأن نوايا الاتحاد السوفيتي لا تمثل خطرًا على الكويت، وأنه يسعى إلى إقامة علاقات متبادلة النفع. وشهدت الفترة بين الستينيات والثمانينيات القيام بالعديد من الزيارات الرسمية المتبادلة وتوقيع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي والعسكري ولو بقدر محدود. واتفقت آراء الطرفين فيما يتعلق بالصراع العراقي الإيراني ودعم سيادة بلدان الخليج، وكذا فيما يتعلق بالتسوية الشرق أوسطية.

وعندما أضحت الحرب العراقية الإيرانية تهدد الممرات المائية الكويتية حصلت القوات الكويتية على دعم عسكري سوفيتي عن طريق تواجد الطراد السوفيتي العسكري وهو الأمر الذي أثار حفيظة **واشنطن** قليلاً. وأقرضت الكويت **موسكو** 300 مليون دولار في عام 1989م. وكان هذا القرض يعني بالنسبة للكويت تنويعًا للاستثمار الخارجي، وكذا انتقالاً إلى أشكال جديدة من التعاون. ولكن في كل الأحوال كانت كل مصالح الكويت مرتبطة بالغرب. ولم يكن هناك أي وجه للمقارنة بين حجم الاتصالات مع الاتحاد السوفيتي وبين الشراكة الثابتة والراسخة بين الكويت والغرب؛ ولذا لم يتضرر الكويت على الإطلاق من علاقاته **بموسكو**.

وقد اعترف الاتحاد السوفيتي باستقلال كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بمجرد إعلان حكوماتهم ذلك في عام 1971م. غير أن إرساء العلاقات الدبلوماسية الرسمية تأخر بعض الشيء بسبب الخلافات بين **واشنطن** و**لندن** و**الرياض**، حيث كان للمخاوف الخاصة لدى حكام هذه الإمارات تأثير وإن لم يكن الأهم. وحتى التدخل السوفيتي في أفغانستان لم يكن له دور حاسم في ذلك. فقد صرَّح ولي عهد البحرين الشيخ **حمد بن خليفة**: ''ستبقى القدس بالنسبة لنا دومًا أهم من كابول''. وأطلق رئيس الإمارات الشيخ **زايد بن سلطان آل نهيان** تصريحًا مماثلاً.

وأظهر النموذج الكويتي فوائد تنويع العلاقات الخارجية، وضرورة امتلاك قنوات دائمة للحوار والمشاورات مع الاتحاد السوفيتي، ودفع الممالك والإمارات الأخرى في المنطقة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي. وفي عام 1985م تم الاتفاق على تبادل السفراء بين الاتحاد السوفيتي والإمارات العربية المتحدة. وفي أكتوبر 1986م وصل أول سفير سوفيتي إلى (**أبو ظبي**). وفي عام 1985م اتفق الاتحاد السوفيتي وعمان أيضًا على تبادل السفراء. وقام السفير السوفيتي في الأردن بتمثيل **موسكو** في البداية لدى عمان ثم تم افتتاح مكتب تمثيل سوفيتي في مدينة **مسقط**. وفي النهاية تم تبادل السفراء مع قطر في عام 1989م ثم مع البحرين في عام 1991م.

وكان القادة في **موسكو** على قناعة بأن هذه المجموعة من الدول ستبقى ضمن المعسكر الغربي. ولم يكن تأسيس مجلس التعاون الخليجي أمرًا ذا أهمية بالنسبة **لموسكو** سواء تحول إلى حلف عسكري أو بقي آلية سياسية تشاورية؛ ولذا وبعد فترة من إبداء المخاوف أصبح الاتحاد السوفيتي يتعامل مع هذه المنظمة ونشاطها بترحاب.

ومنذ توقف العلاقات الدبلوماسية بين **موسكو** و**الرياض** في عام 1937م واستدعاء السفير السوفيتي **ك.حكيموف** إلى **موسكو** وإطلاق النار عليه، توقفت كافة قنوات الاتصال بين البلدين. ولم تستطع برقيات التهنئة المتبادلة بمناسبة الأعياد الوطنية واللقاءات في الأمم المتحدة أن تكون بديلاً لها. (لم يتم قطع للعلاقات رسميًّا). ومنذ الخمسينيات بدأ الدبلوماسيون يهيئون التربة لإعادة تبادل السفراء إلا أن جهودهم باءت بالفشل.

كانت مشاعر الكراهية للشيوعية تسيطر على العائلة المالكة السعودية، الذين كانوا يتخوفون من أن يكون أي مبعوث دبلوماسي سوفيتي ضابطًا في **الكي جي بي** ينشط داخل المملكة لزعزعة استقرارها. وكانت تسيطر عليهم قناعة بأن الاتحاد السوفيتي عدو، وأن الوضع سيكون أكثر هدوءًا واستقرارًا إذا لم ترتبط المملكة بعلاقات دبلوماسية معه. كان السبب الأساسي هو عدم رغبة **الرياض** في الوصول إلى نقطة تلاقٍ مع **موسكو**.

أدى وصول أنظمة يسارية راديكالية في اليمن الجنوبي وأثيوبيا، ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان، وظهور التهديدات الإيرانية ثم العراقية إلى إرغام **السعودية** على تحديد بوصلتها نحو **واشنطن**.

كما أرغم تنامي قوة وقدرات التوجهات المحافظة في العالم العربي وفشل التجارب الثورية اليسارية المعارضة للغرب القيادة السوفيتية على البحث عن سبل للتفاهم المتبادل مع الأنظمة المحافظة بما في **المملكة العربية السعودية**. وقام الاتحاد السوفيتي بدعم خطة التسوية الشرق أوسطية التي مثلت مقترحات الملك **فهد** جوهرها وتم قبولها في القمة العربية في **فاس** المغربية في عام 1982م. اهتمت **العائلة السعودية** مع الوقت بإرساء الحوار مع الاتحاد السوفيتي حول القضايا الإقليمية، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، خوفًا من اتساع رقعتها. وكما سبقت الإشارة قام وزير الخارجية السعودي **سعود الفيصل** بزيارة رسمية إلى **موسكو** في ديسمبر 1982 ضمن وفد اللجنة السباعية التي تشكلت بقرار من القمة العربية في **فاس** في سبتمبر 1982م. وقد حظي باستقبال حار وعلى أعلى المستويات بما في ذلك لقاء جمعه مع **أندروبوف**، وبدأ البلدان مرحلة من المشاورات الدائمة في إطار الأمم المتحدة. وفي أغسطس–سبتمبر 1985م قام الأمير **فيصل** الابن الأكبر للملك **فهد** بزيارة غير رسمية إلى الاتحاد السوفيتي. وفي يناير 1987 زار **موسكو** وزير النفط السعودي.

وفي يناير 1988م قام وزير الخارجية السعودي الأمير **سعود الفيصل** بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي محملاً برسالة من الملك **فهد** بوصفه رئيسًا لمجلس التعاون الخليجي. وفي عام 1988 قام النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي وسفير **موسكو** لدى أفغانستان، **يولي فورونتسوف**، بزيارة إلى **الرياض**، حيث أجرى مشاورات حول تسوية المشكلة الأفغانية.

لكن على ما يبدو، كانت العلاقات السعودية السوفيتية لتبقى شبه مجمدة لسنوات طويلة لولا أزمة الكويت التي اندلعت في أغسطس 1990م.

كانت الأزمة والحرب في الخليج بمثابة محنة لاختبار مدى ثبات وترسخ المنظومة الجديدة للعلاقات الدولية، التي يجب أن يكون من أهم عناصرها التعاون السوفيتي الأمريكي. كما أظهرت الأزمة في الوقت نفسه الحدود والقيود المفروضة على هذا التعاون.

لم يتوقع أحد في **موسكو** أو **واشنطن** العدوان العراقي على الكويت. وعلى الرغم من نجاح العراق في بناء ترسانة عسكرية ضخمة وجيش قوي لم يكن من الممكن القبول بضم الكويت، والذي كان يعني تحديًّا للولايات المتحدة الأمريكية والعالم أجمع. كانت الحرب العراقية الإيرانية قد انتهت لتوها بعد أن كادت تقضي على نظام **صدام حسين** في لحظة ما. وبدا المناخ الدولي وكأنه يسير في اتجاه التعاون واستخدام الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية. والحق يقال، كانت **واشنطن** تتخوف أكثر من **موسكو** من نزعة المغامرة لدى عدد من الزعماء العرب وتأخذها في الحسبان. إلا أنهم لم يتصوروا أبدًا مستوى جهل **صدام حسين** بالواقع الدولي.

وشهد اللقاء الذي عقد بين وزير الخارجية السوفيتي **إدوارد شيفرنادزه** ووزير الخارجية الأمريكي **جيمس بيكر** في مطار **فنوكوفا** بضواحي **موسكو** يوم 3 أغسطس 1990 صياغة المبادئ التي التزمت بها الدولتان خلال شهر الأزمة.

وأظهر الطرفان أن التفاهم السوفيتي الأمريكي مهم للغاية عندما يتعلق الأمر بأزمة حادة مفاجئة. فقد بدا الطرفان متحدين ضد العدوان العراقي على الكويت، وأصدر كلاهما إعلانًا مشتركًا بهذا الصدد، واستخدم كل منهما أدواته الأكثر فعالية في تلك المرحلة. فقامت **واشنطن** بتجميد الأصول العراقية والكويتية في البنوك الأمريكية. وقام الاتحاد السوفيتي بتجميد صادرات الأسلحة إلى العراق تجاوبًا مع الخطوة الأمريكية. وكانت أربعة أخماس الأسلحة العراقية سوفيتية الصنع. واتخذت كل من الصين وفرنسا الخطوة ذاتها فيما يتعلق

بتوريد الأسلحة إلى العراق. وكان لهذه الخطوة من جانب **موسكو** أثرها ليس فقط العملي بل والسياسي. أصبح الاتحاد السوفيتي في صف الضحية على الرغم من معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة مع العراق منذ سنوات المواجهة العالمية بين الشرق والغرب. وقد ثمَّن **جيمس بيكر** الخطوة السوفيتية مصرحًا بأنها خطوة صعبة على **موسكو**، أخذًا في الاعتبار علاقاتها الوطيدة مع العراق.

وجاء في الإعلان المشترك أن ''كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عضوان في مجلس الأمن، ويعتقدان أنه من الضروري أن يدين المجلس بشكل عاجل وحاسم هذا العدوان غير الشرعي والغاشم من قبل القوات العراقية على الكويت. وأن كلا البلدين يريان أنه من الضروري أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن بشكل عاجل وكامل. وتؤكد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دعوتهما العراق للانسحاب الفوري من الكويت وأن يتم استعادة وضمان السيادة والاستقلال الوطني والسلطة الشرعية والوحدة الإقليمية للكويت''.

وعندما شرعت الولايات المتحدة في تنظيم أكبر وأسرع عملية نقل قوات إلى منطقة الخليج العربي، وفي الاستعداد للقيام بعمليات عسكرية ضد العراق بدا أنه من الضروري بمكان تحقيق التعاون مع الاتحاد السوفيتي وإن بدا ضعيفًا. فبدون الاتحاد السوفيتي لم يكن ليحدث الإجماع الدولي ضد العدوان العراقي. وبدون التعاون لم يكن من الممكن تمرير 12 قرار لمجلس الأمن مثلت الأساس والقاعدة القانونية الدولية التي بررت الإجراءات التي اتخذت لوقف العدوان. إلا أن الشيء الأساسي يكمن في أمر آخر. كانت المنظومة الجديدة للعلاقات المتبادلة هي من سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بتعرية مواقعها العسكرية في أوربا الغربية دون تخوف من تهديد سوفيتي محتمل. وبدأت في التعامل عسكريًا مع العراق مع يقين بأنه لن يتلقى أي دعم عسكري من الخارج مثلما كان الحال مع فيتنام مثلاً. كما لم تتلق القيادة السوفيتية استعراض القوة الأمريكي في الخليج بوصفه تهديدًا من الجنوب، وذلك على الرغم من الهواجس التي أعلن عنها القادة العسكريون السوفييت.

كان القادة العسكريون السوفييت يصرخون على صفحات جريدة ''**كراسنويا زفيزدا**'' محذرين من أن عملية ''**عاصفة الصحراء**'' الأمريكية تهدف إلى إبقاء التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي لسنوات طويلة وبقوات ضخمة. وهناك انطباع محدد أن واشنطن يهمها في النهاية ليس ضمان حماية **المملكة العربية السعودية**، بل تنفيذ الخطط الأمريكية العسكرية طويلة الأمد في المنطقة. فهل يتجاوز الأمر مصالح العالم إلى المصالح

الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية نفسها وعدد من حلفائها الساعين إلى تغيير موازين القوى في الشـــرق الأوســـط والخليج العربي؟ هل من الضروري تركيز القوى والجهود على هذه المنطقة عن طريق إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والقوات؟''

وتكرر الحديث نفسه فيما بعد في الصحيفة نفسها. ''فيما يتعلق بكون **واشنطن** تدعي لعب دور شـــرطي العالم فـــإن لديها المبرر لفعل ذلك. بالطبع تعتـــبر الولايات المتحدة دولة عظمى قوية، إلا أن ذلك لا يعني أنها محقة في استعراض القوة والاستعلاء على الآخرين وفرض إرادتها عليهم، وهو الشيء البادي للجميع. فهناك في **واشنطن** من يدفع إلى استخدام القوة العسكرية. وقد جاء الاعتداء العراقي على الكويت فرصة ومبررًا قويًّا للأمريكيين''.

وعندما اندلعت الحرب صرح بعض الجنرالات السوفييت عن مخاوفهم فيما يتعلق بوجود عدد من الرؤوس النووية الأمريكية في المنطقة. وأمل بعض الجنرالات أنفسهم أن تتحول العراق إلى فيتنام جيدة بالنسبة لأمريكا''.

غير أن الأطر النمطية والقواعد السابقة في الحرب الباردة والمواجهة العالمية لم تعد سارية المفعول. وكان ذلك أهم تحول في الموقف الدولي.

ومثَّل اللقاء الذي عقد بين زعيمي البلدين في **هلســـنكي** في التاســـع من سبتمبر مرحلة مهمة في سياسة الدولتين العظميين. لم تتضمن التصريحات الرسمية أي جديد، غير أن اللقاء في حـــد ذاته كان يحمل الكثير مـــن الرمزية. فقد دعَّم الرئيس **جورباتشـــوف** كافة تصرفات الولايات المتحدة في التعامل مع الأزمة، وسمح لهم بحرية التدخل العسكري أيضًا، وأكَّد على وحدة الموقف السياسي وتنسيق الجهود بين البلد في الأمم المتحدة.

وفي الوقت نفســـه كانت الخلافات بين **موســـكو** و**واشـــنطن** تكمن في الهدف النهائي المراد تحقيقه والذي تخطى حدود تحرير دولة الكويت والاســـتراتيجيات والأساليب التي يجب أن تتبـــع لحل الأزمة. كانت هذه الخلافات جادة ومهمة. وســـاعد على ظهورها التباين في الموقف الاســـتراتيجي لكلا الدولتين، واختلاف تاريخ وطبيعـــة العلاقات مع بلدان المنطقة، وكذا اختلاف الوضع الداخلي.

وقد حددت الصحافة السوفيتية جوانب الخلاف تلك منذ الأسبوع الأول للأزمة. حيث تم التأكيد على غياب التجانس في التعامل مع الأزمة بين **واشنطن** و**موسكو**.

فقــط في إطــار الأمم المتحدة وتحت رعايتها – كان هذا هــو المبدأ الذي تبناه الاتحاد الســوفيتي في التعامل مع العقوبات الاقتصادية على العراق ومع فكرة إنشاء تحالف من قوات متعددة الجنســيات بهدف ردع العراق. لم يلق هذا الاقتراح ترحيبًا أمريكيًّا، حيث استفادت الإدارة الأمريكية من إمكانات وآليات مجلس الأمن لإدراج العقوبات، وفيما عدا ذلك أصرت على إطلاق يدها بعيدًا عن الأمم المتحدة في التدخل في العراق. حيث تم نقل قوات ضخمة إلى منطقة الصراع بعد موافقة الســعودية. وكان لمشــاركة قوات عســكرية من مصر وسوريا والمغرب دور مهم في صبغ هذه القوات بصفة التحالف متعدد الجنسيات.

وأرسلت بريطانيا وفرنســا قواتهما إلى السعودية بوصفهما عضوين في حلف الناتو أكثر مــن كونهــا عضوين في الأمم المتحدة، وذلك على الرغم من غيــاب أي آلية فعَّالة للناتو في الأزمة. ربما لعبت العملية المشــتركة بين **أمريكا** و**الناتو** في حصار العراق عسكريًّا وبحريًّا دورًا أكبر. وجاء في مقالة بصحيفة **إزفيستيا** أن ''السياسة الأمريكية تدعو إلى عدم القبول ورفض العدوان من ناحية وإلى تحقيق مصالح إقليمية وعالمية من ناحية أخرى. و**واشــنطن** غير معنية بتحقيــق مبدأ معاقبة المعتدى بقدر حرصها وســعيها إلى الحفاظ ودعم نفوذها في الشــرق الأوسط. ومن خلال إنزال قواتها في الصحراء لتكون بالقرب من أسطولها البحري العسكري، قدمــت **واشــنطن** دعمًا كبيراً للســعودية الصديق والحليف ضد عدوها القــديم العراق. أما **موسكو** فكانت على النقيض تعادي صديقها وحليفها لصالح السعودية''.

ومــن خلال التضحية بالعلاقات مع دكتاتور جديد، أكد الاتحاد الســوفيتي مرة أخرى تأييده لنهج جديد في العلاقات الدولية. كانت المنفعة الاستراتيجية من التعاون مع **واشنطن** (سواء عمليًّا أو سياســيًّا) مهمة وكافية لتعويض خسائر فقدان الصداقة مع **صدام حسين**. ولو أيدت **موســكو** بأي شــكل النظام العراقي المتداعي أو حتى بقيت على الحياد لانهارت المنظومة الجديدة الهشة للعلاقات مع الغرب.

وفي **واشــنطن** صرَّحوا منذ البداية أن الإدارة الأمريكية لها الحق في تحديد مفهوم مصلحة العالم والاستقرار فيه.

فمنذ البداية ســارت **واشنطن** في اتجاه الحل العســكري للأزمة. ولو قام **صدام حسين** بتقــديم تنــازلات قبل 15 يناير 1991م لكان الحل العســكري مســتحيلاً. فقد حاولت **موسكو** حتى آخر لحظة التوصل إلى حل سياسي.

حددت **واشنطن** أولوياتها في الأزمة منذ البداية وصاغتها في معادلة ''**النفط وتحرير الكويت**''. ومن الواضح أن مبدأ عدم القبول بالعدوان وتأديب المعتدي قد استخدم وطبق عقابًا على المساس بالمصالح النفطية الأمريكية والغربية في المنطقة بشكل عام. ولم يكن الموقف الجيوسياسي لاحتلال بلد إفريقي لآخر ليؤدي إلى نتيجة مماثلة. (فحتى المساعدات الأمريكية لتشاد ضد ليبيا كانت في المقام الأول لمعاقبة **القذافي**). ولكن، ونظرًا لأن إجمالي النفط العراقي والكويتي يعادل إنتاج **المملكة العربية السعودية**، سعت **واشنطن** إلى فرض سيطرتها على المنطقة لمنع أي قوة من السيطرة على هذه المنطقة الغنية بالنفط، حتى لو لم تكن هذه القوة موالية للسوفييت أو كانت محايدة.

وفي أثناء مرحلة التحضير للحرب، وفي أثنائها ظهرت أولويات جديدة في السياسة الأمريكية يمكن وصفها بأنها تقع فيما بين النفط وتحرير الكويت، ألا وهي تدمير الآلة العسكرية العراقية تمامًا بما في ذلك القدرات المزعومة بامتلاك أسلحة دمار شامل، وضمان تواجد عسكري أمريكي دائم في المنطقة، وبحجم أكبر بكثير مما كان عليه الوضع قبل اندلاع الأزمة. واتضحت نوايا الآلة العسكرية العراقية أثناء الحرب عندما حاول **صدام حسين** توسيع رقعتها وانطلقت صواريخه في اتجاه **إسرائيل**. وكوفئت **إسرائيل** على التزامها ضبط النفس بتدمير العراق تمامًا وهو المنافس الأقوى والأخطر عليها في العالم العربي. وتم تدميره على يد **واشنطن** ودول التحالف.

كان من الواضح تمامًا النتيجة التي ستنتهي إليها الحرب. لم يعد الاتحاد السوفيتي الدولة العظمى في نظر الشرق الأوسط، وكان ذلك أمرًا مؤلمًا. أدت الأزمة الطاحنة والشاملة في داخل الاتحاد السوفيتي إلى الحد من قدراته ونفوذه، إلا أنه لم يغير من أهدافه وأولوياته.

كانت القيادة السوفيتية ترى بضرورة تحرير الكويت بالسبل السلمية والحوار السياسي كحلٍّ أول. كان النهج الجديد في التعامل مع العلاقات الدولية أو كما اصطلح عليه نهج التفكير الجديد في حاجة إلى دلائل وإثباتات عملية. كان الاتحاد السوفيتي المتداعي بطبيعة الحال أكثر اهتمامًا من **واشنطن** وحرصًا على الانخراط في الممارسة الدولية لهذه الفلسفة الجديدة. وأدى رفض العراق لها ثم **واشنطن** بخروجها عن إطار الأمم المتحدة إلى الإضرار كثيراً بمصالح **موسكو** وبهيبة الرئيس السوفيتي.

وتعاملت القيادة السوفيتية بتفهم لمصالح الغرب النفطية في المنطقة حتى في فترة الحرب الباردة. كان الأمر بالنسبة **لموسكو** سيان أي حصة يسيطر عليها العراق في نفط الخليج.

وكانت **موسكو** بوصفها مصدرًا للنفط معنية بارتفاع الأسعار على الرغم من عدم تأثير أسعار النفط بشكل كبير على الموقف السوفيتي.

كان الحل السياسي للأزمة من شأنه أن يسمح **لموسكو** باستعادة شراكتها الاقتصادية المجمدة أثناء الحظر مع العراق، والذي كان يعتبر واحدًا من أهم الشركاء التجاريين مع الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث، كما أدت الأزمة إلى وقف التعاون مع الكويت.

وتعاملت **موسكو** بازدواجية مع موضوع تدمير الآلة العسكرية العراقية. لم يكن العراق يمثل أي تهديد **لموسكو** أو أي من حلفائها على الرغم من أن تنامي قدراته الصاروخية والأسلحة الكيماوية والبيولوجية كان ليزعزع من استقرار الموقف في المنطقة ويثير قلق **موسكو**. كانت هزيمة العراق التي كانت القيادة السوفيتية على يقين بوقوعها تعني ضربة جديدة موجهة إلى هيبة السلاح السوفيتي وكان تدمير الجيش العراقي يصب في دعم القدرة العسكرية الإيرانية ما يخلق وضعًا جديدًا غير متوقع في المنطقة.

وفي النهاية، تأثر الموقف السوفيتي بعوامل داخلية مهمة وخاصة مشاعر أكثر من 70 مليون مسلم سوفيتي. ولم يكن في مقدور القيادة السوفيتية تجاهل رد الفعل السلبي لهؤلاء تجاه العمليات العسكرية الأمريكية ضد بلد مسلم وهو العراق.

وتظهر المقارنة بين الموقفين السوفيتي والأمريكي من الأزمة أنهما كانا مختلفين لا متناقضين أو يتجاهل أحدهما الآخر. وقد حدد ذلك مختلف السياسات وحتى الاختلافات بين **موسكو** و**واشنطن** أثناء الأزمة. تمحور الاختلاف في أن إحدى الدولتين العظميين ألقت بكل ثقلها العسكري والسياسي والاقتصادي، فيما الأخرى كانت تحاول أن تكون بعيدة عن الصراع، وتنتهج سياسة تقوم على الأخلاقيات، وتدعو إلى التعقل في الوقت الذي كانت فيه الحرب قد اندلعت بالفعل.

ومن بين كل القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي أيدتها **موسكو** و**واشنطن** معًا (باستثناء القرار الأول الذي أدان العدوان) كانت الخلافات المشتعلة في العالم الثالث والاتحاد السوفيتي في معظمها بسبب القرار الأخير (رقم 678) والذي يقر بتطبيق عقوبات ضد العراق ويشرعن الحملة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها. وهناك سؤال طرحه ويطرحه الكثيرون حول مدى تناقض التصويت السوفيتي في صالح هذا القرار مع سعي **موسكو** إلى التسوية السياسية. وقد طرحت مبررات كثيرة لهذا التصرف.

أصدرت وزارة الخارجية السـوفيتية البيان التالي: ''يوم 29 نوفمبر اتخذ مجلس الأمن قراره رقم 678 والذي تضمن تحذيرًا أخيرًا للعراق بعدم القبول باسـتمراره في تجاهل رغبة المجتمع الدولي. غير أن قرار المجلس في نصه وروحه يمنح فرصة حقيقية لتجنب السيناريو الأسوأ لتطور الأحداث ألا وهو اندلا ع الحرب. يحدد قرار مجلس الأمن فترة زمنية يمكن في خلالها البحث عن انفراجة سياسـية سـلمية للأزمة. ويجب العمل على عدم تفويـت هذه الفرصة لتحويل الموقف إلى الخيار غير العسكري. والقيادة السوفيتية على اقتناع تام بأن الكرة الآن في ملعب العـراق. ويعتمد القرار على القيادة العراقية في إحلال السـلام مـن عدمه في منطقة الخليج العربي. يجب عليها أن تقيم بشـكل واضح حالة الإصرار والإجماع من المجتمع الدولي لإعادة الشـرعية الدولية والأمن في هذه المنطقة وأن يظهر رجاحة العقل والحكمة. يجب على القادة في بغداد الوعي بأن أي تجاهل جديد لقرارات مجلس الأمن هو أمر غير مقبول وسيتبعه نتائج خطيرة على العراق وشعبه في المقام الأول''.

وصرَّح وزير الخارجية السـوفيتي **إدوارد شيفرنادزه** قائلاً: ''إن الهدف من قبول القرار رقم 678 قبل 15 يناير 1991م هو السـعي لتحقيق التسوية السياسية. كان هذا القرار بمثابة إشـارة إلى **صدام حسـين** بأن المجتمع الدولي ضده وأن الحرب حتمية إذا لم ينسـحب من الكويت. إن قرار اسـتخدام القوة ليس خطوة نحو الحـرب بل على العكس هي آخر فرصة نحو تجنبها''.

كان الاتحاد السوفيتي بإمكانه أن يتحفظ عن التصويت على غرار الصين لولا أن التعاون مع واشـنطن كان قد سار بعيدًا لدرجة يمكن أن تجعل المسئولين الأمريكيين يتفهمون خطوة كهذه من جانب **موسـكو** بشـكل سيء ما يعقِّد من تطور العلاقات بين البلدين في المحاور المهمة الأخرى في السياسة العالمية.

ليس هذا فحسـب. كان هناك صراع داخلي دائر في الاتحاد السـوفيتي وصل إلى درجة الانتقاد الحاد إلى شـخص **إدوارد شـيفرنادزه** حول مدى الدعم الذي قدمه السوفييت إلى العمليات العسـكرية الأمريكية في العراق. وإذا لم يتم قبول القرار لما حظيت الحملة أمريكية بغطاء دولي أو عبر الأمم المتحدة، وكان من الممكن للاتحاد السـوفيتي أن ينجو ينفسـه منها حتى ولو دعائيًّا. لكن موقف كهذا كان ليتعارض مع الآمال السـوفيتية الأساسية على المحور الأمريكي والأوروبي.

ورغم قبول الاتحاد السوفيتي بالعمليات العسكرية التي قامت بها **واشنطن** وحلفاؤها ضد العراق إلا أنه رفض المشـــاركة فيها. وهنا تســـتدعى الذاكرة تصريحات أدلى بها وزير الخارجية الســـوفيتي **إدوارد شـــيفرنادز**ة ونشـــرت في 12 ديســـمبر بين نواب المجلس الأعلى للاتحاد الســـوفيتي: " لم يبدر عنا أي تصرف أو فعل دبلوماسي يتضمن الإشارة إلى مشاركة القوات الســـوفيتية أو القوات المساعدة أو أي قوات في العمليات العسكرية في منطقة الخليج العربي. وأي حديث لاستغلال هذا الموقف لا يقوم على أسس سليمة.

لم يكن لدينا يومًا ما ولا يوجد لدينا اليوم أي خطط للتورط بأي شكل في نزاع عسكري محتمـــل في هذه المنطقة. وأرى أي اتهامات من هذه القبيل اتهامات ســـاذجة يطرحها هؤلاء الذين يرون أن وزارة الخارجية والوزير شـــخصيًّا يدفعون باتجاه الحرب في الشـــرق الأوسط. لم تعن لنا هذه الفكرة شيئًا يومًا ما ولو للحظة واحدة، فقد رفضنا المشاركة تمامًا.

ولكني أرى أنه من واجبي أن أحيط المجلس الأعلى علمًا بأنني كوزير للخارجية أســـتطيع وسأسعى مستقبلاً في أي مواقف أخرى محتملة إلى إرسال توصيات إلى البرلمان للموافقة عليها قبل التصريح لطرف ما باستخدام القوة في أي مكان عندما يمس الأمر المصالح الحيوية للاتحاد السوفيتي. وبطبيعة الحال سيكون القرار الأخير للمجلس الأعلى وللرئيس السوفيتي.

نعـــم، لقد تحدثت بالفعل في مقابلة صحفية وعن وعي وإدراك كامل أنه من المحتمل أن تحدث مستجدات طارئة تضطر فيها السلطة التنفيذية دون التشاور مع المجلس الأعلى تقرير بعض الإجراءات نظرًا لضيق الوقت. وسوف نقوم بذلك إذا ما تعرضت أرواح وأمن المواطنين السوفييت للتهديد. عندما يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذهم".

كان للموقف الدبلوماسي السوفيتي في الأزمة الكويتية تأثيره على سمعة **شيفرنادزه** الذي تعرض لهجوم من منتقديه السياســـيين. وبدا الضغط الذي مـــورس عليه غير محتمل على ما يبدو. وفي 20 ديســـمبر 1990 قدم استقالته، وحل محله السيد **أ. بيسميرتني** الذي واصل نفس السياسات في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة.

ومع إقرارها باســـتخدام القوة ضد العراق ســـعت القيادة الســـوفيتية في الوقت نفسه إلى البحث عن حل سياســـي، واســـتخدمت في ســـبيل ذلك ما تبقى لديها من علاقات قديمة خاصـــة مع جزء كبير من العالم العربي وخاصة العراق وبقايا رصيد من الثقة المتبادلة وقنوات الاتصال الخاصة. وتجدر الإشارة هنا إلى الزيارات التي قام بها الممثل الخاص للرئيس السوفيتي

يفجينـــي بريماكوف. وقد نظرت لها الإدارة الأمريكية بشـــكل مغاير للســـوفييت. صدرت تلميحات من **شيفرنادزة** أثناء مقابلة أجراها مع صحيفة **موسكوفسكي نوفستي** بأن الرئيس **صدام حســـين** لم يصدق مقولة أن وصول **بريماكوف** هو إشارة إلى قبول **واشنطن** بالتنازل وإمكانية الوصول إلى حل وسط.

وإذا تحرينـــا الدقـــة أكثر فقد قال نصًّا ما يلي: ''الأمـــر الوحيد الصحيح في التعامل مع **صدام حســـين** هو أن تتحدث معه بصراحة وبشفافية وصرامة. كان يجب أن ينسحب من الكويـــت بدون مماطلة أو حلول وســـط؛ ولذا يبدو لي أن زيـــارات **بريماكوف** لم تكن ذات أهميـــة كبيرة. فقط أثارت هذه الزيـــارات أوهامًا حول إمكانية اقتطاع جزء من الأرض للعراق وحصوله على تســـهيلات مالية وشق صف التحالف وكسب المزيد من الوقت. وبعد صدور القرار رقم 678 الشـــهير التقيت بوزير الخارجية العراقي **طارق عزيز** وشـــرحت له أن العراق ســـيتم تدميره خلال يومين أو ثلاثة من بداية الاجتياح البري، وأن الشـــعب لن يســـامحك على ذلك. قلت له إنه يجب الانســـحاب من الكويت. اســـتمر حديثه مع **جورباتشـــوف** نصف ســـاعة، وطلب منه الرئيس بحدة أن ينسحبوا بشكل عاجل من الكويت. ولكن بقي **صدام حسين** على موقفه''.

وربما كان ســـبب التبايـــن في تقييم زيارات **بريماكوف** يعـــود إلى طبيعة أصحابه فمنهم السياسي الموالي للغرب. ومنهم رجل الدولة الروسي. كان هناك تنافس بين الصنفين.

وكان لزيـــارات **بريماكوف** دور إيجابي في إجلاء الرعايا الســـوفييت من العراق. أكثر من ذلك أن الالتزامات الأخلاقية للاتحاد الســـوفيتي في علاقته بالعرب أصدقائه وحلفائه القدامى كانت تتطلب جهودًا منه لإحلال السلام. وقامت القيادة السوفيتية بما عليها في هذا الجانب كمـــا يجب وحتى النهاية على الرغـــم من تفضيل بعض العرب لعودة الاتحاد الســـوفيتي إلى المواجهة من جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدم السماح على الأقل بالاجتياح البري.

وإذا كانت المســـئولية في فشل المبادرات السياسية السوفيتية لتجنب القصف الجوي تقع على عاتق **صدام حســـين**، فإن قطع الطريق على كافة محاولات إيقاف الاجتياح البري كان بسبب نجاعة ودقة الحسابات الأمريكية والرئيس **بوش**. كان الرئيس الأمريكي في حاجة نصر عسكري صريح وانتصار خاص شخصي على **صدام حسين** ونجاح خاص للولايات المتحدة الأمريكيـــة وتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها إلى **إســـرائيل**؛ ولذا ورغـــم التعامل مع المحاولات

السوفيتية للحل السياسي في الأيام الأخيرة قبل الاجتياح البري باحترام ظاهري، إلا أنها قوبلت بامتعاض ورفض خفي. ورفضت أمريكا الاتفاق الذي توصل إليه **جورباتشوف** مع **صدام حسين** حول انسحاب القوات العراقية من الكويت في اللحظات الأخيرة. وردت **واشنطن** بإنذار شديد يصعب على **صدام** تنفيذه. كان الاجتياح البري أمرًا محتومًا. وبدا **جورباتشوف** يائسًا وهو يصرح بهشاشة العلاقات السوفيتية الأمريكية.

وكتبت صحيفة **البرافدا**: "ما أن هبت رياح الحرب الساخنة من الخليج العربي حتى عادت أشباح الحرب الباردة تطل من جديد. زادت التشققات في جدار الثقة وازداد معها الشك والتباعد بين الطرفين".

وحتى تصف المشاعر الأمريكية تجاه الخطوات السوفيتية لإحلال السلام استعانت الصحافة الروسية بواحدة من المقالات المنشورة في صحيفة **ساندي جراف** الإنجليزية والتي تحدثت عن جهود الوساطة السوفيتية المثيرة للاستفزاز والسعي الشرير من جانب الروس للتدخل في العراق وتعريض التحالف الدولي داخل الأمم المتحدة للانهيار''. وأكدت الصحيفة أن المبادرة السوفيتية للسلام أثارت موجة من التعليقات الحادة والعدائية في وسائل الإعلام ولدى أعضاء الكونجرس وهو ما حدث للمرة الأولى منذ تولي **جورباتشوف** الحكم.

ولم تبق الصحافة الروسية مكتوفة الأيدي. حيث وجهت أسهمها إلى واشنطن بسعيها إلى تحقيق مطامع استعمارية والسعي إلى التغلب على أثار فضيحة فيتنام.

وخلافًا لبعض التصريحات الغاضبة من جانب وسائل الإعلام بقي الدبلوماسيون يتحدثون بالحكمة ورباطة الجأش. وواصل مجلس الأمن قراراته الجماعية بعد وقف إطلاق النار حيث أصدر قراره بالإجماع ضد العراق.

وقد حاول وزر الخارجية الأمريكية **جيمس بيكر** التخفيف من افتقاد الصحافة الأمريكية للدبلوماسية حين صرَّح في لقاء تليفزيوني لقناة **إن بي سي** قائلاً: ''أعتقد أن الاتحاد السوفيتي يواصل لعب دور سياسي مهم في أزمة الخليج منذ وقوعها يوم الثاني من أغسطس. ولا أعتقد أننا كنا لنستطيع القيام بكل ما قمنا به لولا وقوف الاتحاد السوفيتي جنبًا إلى جنب وكتفًا بكتف خلال طل هذه الشهور''.

وكتبت **البرافدا** قائلة: ''كان بقاء الدور السوفيتي كحلقة وصل في المفاوضات مع بغداد أمرًا مهمًّا لتحاشي ما هو أسوأ وهو إمكانية استخدام العراق لأسلحة كيماوية أو

غيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن قوتنا تكمن في الحفاظ على الحكمة والتعقل وطرح المبادرات خلال الأزمة. أحيانًا يبدو أن الأمريكيين قد خلقوا وضعًا مصطنعًا ''**خارج اللعبة**'' بإسراعهم باتخاذ قرار الحرب ووضعنا أمام الأمر الواقع''.

وفي ليلة السابع عشر من يناير أبلغ وزير الخارجية الأمريكي **جيمس بيكر** نظيره السوفيتي **بيسميرتني** ببداية العمليات العسكرية قبل ساعة فقط من القصف الجوي للعراق. ولم يكن من الممكن إيقاف آلة الحرب بعد اندلاعها حتى في ظل توفر نوايا طيبة. وتكرر الأمر عندما تم تجاهل الخطة السوفيتية العراقية لانسحاب القوات من الكويت المقدم لمجلس الأمن وبدء العمليات العسكرية البرية من قبل قوات التحالف.

مثَّل التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي في خلال الأزمة مصدرًا للخلاف بين **موسكو** و**واشنطن**. ورأت **واشنطن** في المقترحات السوفيتية لحل الصراع كخطوة لحل الأزمة في الكويت تعقيدًا للأمر لن توافق عليه **إسرائيل**. كان الموقف الإسرائيلي دائمًا الأكثر أهمية بالنسبة لواشنطن. ويعد البيان المشترك بين وزيري الخارجية السوفيتي والأمريكي في 28 يناير 1991م جد مهم في هذا الإطار.

ففي الوثيقة المشتركة السوفيتية الأمريكية تم الإعلان أن وقف العمليات العسكرية في الخليج العربي لن يتم دون التزام العراق بشكل واضح لا لبس فيه بالانسحاب من الكويت، وأن يتم دعم ذلك ببعض الخطوات المحددة. وأكد الجانبان ضرورة القضاء على كافة أسباب عدم الاستقرار ومصادر الخلاف بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي، وهو الأمر المستحيل بدون تدشين عملية سلمية شاملة تساعد على إحلال السلام العادل والأمن والمصالحة الحقيقية بين إسرائيل من ناحية والدول العربية وفلسطين من ناحية أخرى. وأعرب الطرفان عن قناعتهما بأن حل الأزمة في الخليج تعني السماح بتفعيل الجهود المشتركة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية والتي تتم بالتنسيق مع البلدان الأخرى في المنطقة بهدف المساعدة على إحلال السلام بين البلدان العربية وإسرائيل وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وقد رحَّبت وزارة الخارجية البريطانية بالإعلان السوفيتي الأمريكي حول أزمة الخليج العربي. وأشار المتحدث باسم الخارجية البريطانية في مؤتمر صحفي أن هذا الإعلان يعكس وجهة نظر الحكومة البريطانية أيضًا. وانضمت فرنسا إلى بنود هذا الإعلان.

وقيم المسؤولون الإسرائيليون الربط بين حل الصراع العربي الإسرائيلي وتسوية الأزمة الكويتية بكونها تلميحات إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي والذي كانت الحكومة الإسرائيلية تعارضه. وبدورها تعاملت **واشنطن** بتعاطف مع المشاعر الإسرائيلية وسعت إلى إبعاد إسرائيل عن فكرة الثأر من توجيه **بغداد** صواريخ إلى **تل أبيب**. كان من شأن الهجوم الإسرائيلي أن يفكك التحالف القائم؛ ولذا وبعد الاصطدام بالرفض الإسرائيلي وعدم الرضا من جانبها عمل المسئولون في البيت الأبيض طوال الوقت على التقليل من قيمة وأهمية الإعلان المشترك.

وتشابهت تصريحات وتعبيرات الرئيس **بوش** مع وزير الخارجية عندما أكد أن سياسته في الخليج العربي لن تتغير.

حتى إن المتحدث باسم وزارة الخارجية **م. تاتويلير** قد عبَّر عن ذلك خلال المؤتمر الصحفي قائلاً: ''الحق أقول كان الجميع في دهشة من أمرهم من هذا التصريح''. واتفق أعضاء آخرون في الإدارة على أن التصريح يتضمن ''ألفاظًا غير موفقة'' لم يتم الموافقة عليها مسبقًا أو إقرارها من القيادة وربما ''تعد بما هو أكثر من المستهدف''.

ويتعلق الأمر بكون مواقف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية حول التسوية الشرق أوسطية كانت متقاربة أو حتى متطابقة، وكانت صياغات البيان الختامي المشترك تعكس بشكل عام النوايا الطيبة من الطرفين. غير أن **إسرائيل** قابلت ذلك برفض لفكرة مشاركة الاتحاد السوفيتي في التسوية الشرق أوسطية، ليس هذا فحسب بل لإمكانية أن تتحدث **واشنطن** بصوت آخر غير صوت **تل أبيب**.

غير أنه إذا بحثنا عن محركات أخرى لسياسة السوفييت أثناء الأزمة سنجد أن **موسكو** قد أخذت في حسبانها ليس فقط مبادئ السياسة الخارجية والمصالح الحقيقية للاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط والأدنى بل والهيبة الشخصية للرئيس **جورباتشوف** والذي وللمرة الأولى في تاريخ الاتحاد السوفيتي كان معنيًا بالرأي العام والانشقاقات الداخلية فيه. كانت حماية المواطنين السوفييت في الكويت والعراق وضمان أمنهم أحد أهم أولويات القيادة السوفيتية. تم إنشاء مجموعة أزمة خاصة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء السوفيتي **إي. بيلاسوفي**. وتم تخصيص ''**هاتف الثقة**'' بمبنى وزارة الخارجية للتواصل مع الرأي العام. كانت القيادة السوفيتية على علم بحقيقة وضع المواطنين السوفييت في العراق والكويت. وهؤلاء تحولوا في معظمهم إلى رهائن من نوع خاص وهو الأمر الذي فرض على القيادة إتباع نهج متوازن في

التعامل مع **صدام حسين**. ولم يغير من الأمر حقيقة أن الكثير من المواطنين السوفييت لم يرغبوا في الرحيل من العراق حيث كانت الإقامة بالخارج بالنسبة إليهم بمثابة فرصة لتحسين أوضاعهم المادية، واعتقدوا أن العاصفة ستمر والعمليات العسكرية لن تندلع.

كانت الدبلوماسية السوفيتية الحذرة بما فيها مهام المبعوثين السوفييت في بغداد تؤتي ثمارها يومًا بعد الآخر. تم ترحيل كافة المواطنين السوفييت في الكويت البالغ عددهم 882 قبل 25 أغسطس 1990م. ومن بين 7791 مواطنًا سوفيتيًّا مقيمًا بالعراق قبل الثاني من أغسطس 1990 تم ترحيل 7673 إلى **موسكو** قبل منتصف يناير وبقي في العراق 118 مواطنًا سوفيتيًّا فقط. ثم تقلص العدد بعد ذلك.

ورغم اتفاق الرأي العام على ضرورة حل موضوع الرهائن السوفييت إلا أن الأزمة في الخليج والحرب ضد العراق خلقت أجواء من التجاذب الشديد داخل المجتمع. وهناك سؤال يطرح نفسه دائمًا ما إذا كانت الأزمة قد عمقت الشقاق في المجتمع السوفيتي أو أنها كشفت عن خلافات قائمة بالفعل. غير أن الحقيقة تكمن في أنه لم يحدث من قبل أن ظهر هذا الاستقطاب المجتمعي علانية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية السوفيتية.

وبالطبع كان أغلب المواطنين في بلدنا المريض غير معني بمصائر الكويت والعراق ونظام **صدام حسين**. غير أنه بدا أن عددًا كبيراً من المواطنين السوفييت يحترمون **صدام حسين**، وهناك بالقدر نفسه من يدعم العمليات العسكرية ضده، حتى إن المناطق الإسلامية في الاتحاد السوفيتي شهدت إعلان متطوعين عن استعدادهم للسفر لمساعدة الدكتاتور العراقي. ومن بين تعليقات القراء على المقالات المنشورة عن الأحداث في الخليج العربي في صحيفة ''**إزفيستيا**'' على سبيل المثال كان أغلبها انتقادًا للسياسة الخارجية السوفيتية حقبة ما قبل **البيروسترويكا** فيما يتعلق بالعراق وكذا سياسة الحكومة أثناء الأزمة. واللافت للنظر أن المنتقدين هم ممن كانوا يعتبرون أن الاتحاد السوفيتي قد قام بالخيار الخاطئ عندما خان بلدًا عربيًّا صديقًا وكذا من قبل هؤلاء الذين كانوا يدعون إلى الانضمام فورًا إلى الأمريكيين الذين أنزلوا قواتهم على رمال الجزيرة العربية.

ورأى هؤلاء أن الأمريكيين قد جروا الاتحاد السوفيتي عمدًا إلى حملة عسكرية مضادة لحليف له. وحذر **أ. جوبينكو** أحد سكان **موسكو** قائلاً: ''هكذا سنفقد كل البلدان الصديقة ونبقى بمفردنا تحيط بنا القواعد العسكرية الأمريكية في كل مكان. هذا الأمر نذير

شـــر. والناس تطرح تســـاؤلات وهم محقون فيها: ألا نضعف أنفسنا بأنفسنا عندما نقدم كل أوراقنا للأمريكيين؟

بدا الأمر خطيراً لا سيما بعد أن قام ممثل وزارة الدفاع أثناء اجتماع لجنة الشؤون الدولية بالمجلس الأعلى للاتحاد الســـوفيتي بطرح فكرة أن أمن الاتحاد الســـوفيتي مهدد بخطط الدول الأخرى دعم تواجدها العسكري في الخليج العربي.

واعتقـــد عدد من القراء أن الاتحاد الســـوفيتي ومعه الـــدول الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ينتهجون سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع احتلال الكويت. وكتب **إ. ستاراسين** أحد ســـكان **موســـكو** قائلاً: ''إنني أنتقد العدوان العراقي على الكويت، ولكني في الوقت نفسه أنتقد العدوان طويل الأجل لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني''.

وترددت كثيراً دعوات ما أطلق عليهم الأطلسيون السوفييت إلى إرسال قوات سوفيتية إلى منطقة الخليج لدعم القوات الأمريكية. ولكن قوبلت هذه الدعوات بمعارضة شديدة. وإليكم ما كتبه القراء في تعليقاتهم صحيفة ''**برافدا**''.

كتب **أ. أنطونوف** من ســـكان مدينة **ياراسلافل**: ''أتابع الأحداث في منطقة الخليج. لقد اجتمعت كل الدول تقريبًا تحت لواء الولايات المتحدة (بما فيها بلدنا) وانتفضوا جميعًا ضد تصرفات **صدام حسين**. لماذا لم يحدث هذا التوافق من قبل عندما احتلت إسرائيل فلسطين، وشنت حروبًا ضد سوريا ومصر؟''.

وكتب **س. احميدوف** من مدينة **دوشنبي**: ''إلى هيئة التحرير الموقرة. أريد أن أعرب عن معارضـــتي لموقف صحيفة ''**برافدا**'' فيما يتعلق بالأحداث في العراق وإلقاء الضوء عليها في الصحافة. العراق هو بلد صديق لنا ويجب أن نذكر بذلك دائما''.

ويصعب أن نجد في الاتحاد الســـوفيتي حينها شـــخصًا على استعداد للسفر متطوعًا إلى العراق. غير أن النية في حد ذاتها كانت ترمز إلى حالة نفســـية ومزاجية ســـائدة بين مختلف طبقات المجتمع. ولعبت الدعاية المضادة لأمريكا دورًا مهمًّا في ذلك حيث بقيت أثارها عالقة في وعي الكثيرين، كما بقيت مشـــاعر التعاطف مع العراق، البلد الإسلامي الذي توجه إليه دولة عظمى مســـيحية ضرباتها العسكرية. ولم تكن مشـــاعر المسلمين السوفييت مختلفة عن مشـــاعر ســـكان العالم الثالث حينها. وبدا العامل الإسلامي مبالغًا فيه مثلما كان الوضع في

الاتحاد السوفيتي حيث لم يكن له قدرة على التأثير على الموقف بشكل جاد.

وتجلت الخلافات داخل المجتمع السوفيتي حول أزمة الكويت في جانب آخر أيضًا حيث رفضت القوى المحافظة ممثلة في الأحزاب أو القوات المسلحة نهج التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأزمة الإقليمية. (نشير هنا إلى أن **المؤلِّف** لا يقيم مصطلح ''**محافظ**'' بشكل إيجابي أو سلبي). ومن خلال الاطلاع على المقالات المنشورة في صحيفة ''**النجمة الحمراء**'' يتضح حجم التعاطف مع العراق والشك في قدرة القوات الأمريكية على النجاح. كان المحافظون غير راضين عن إقدام القيادة السوفيتية على إطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي. استشاط المحافظون غضبًا بسبب السياسة الأنانية لواشنطن وتحول العراق إلى حقل تجارب والخروج على إجماع الأمم المتحدة. ونورد هنا ما نشرته صحيفة ''**البرافدا**'': ''يستمر الموت والتدمير في منطقة الخليج العربي منذ شهر. وتسمم النفايات السامة للحرب ليس فقط مياه الخليج بل والموقف الدولي بأكمله. ومن بين النتائج الكارثية لهذه الحرب تحويل المنطقة إلى ساحة تجارب للأسلحة... ومن السهل أن نتصور حجم التدريب وصقل المهارات التي يكتسبها الآن الجنرالات وقادة الحملات والمدربين العسكريين وغيرهم. أن الاستخدام الناجح لصواريخ **باتريوت** بعث بحياة جديدة فيما يسمى برنامج حرب النجوم.

وساعدت الأجواء التي سادت في شتاء 1991-1990 على إقدام القوى المحافظة على ما يشبه الهجوم المضاد، حيث وضعت نصب عينها الإعداد لانقلاب في **موسكو**. وشهد النصف الأول من عام 1991م وصول الوضع في **موسكو** إلى حالة من اليأس وفقدان الأمل، ولم تستطع أي من القوى على الساحة الانفراد بالسلطة، غير أن القوى المحافظة أخذت في إيقاد المشاعر المعادية لأمريكا، وانتشرت هذه الدعوات بين المحافظين. كتبت صحيفة ''**البرافدا**: ''إن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العدوان العراقي بدا للكثيرين بمثابة خيانة للوطن. وتوقع الناس أن نقدم دعمًا للعراق في هذه ''**الحرب ضد الإمبريالية**''. وعلى مدى شهور الأزمة ركز الاتحاد السوفيتي على حل المشكلة بالسبل السلمية. غير أن **واشنطن** أنتهجت سياسة القوة. برزت غريزة الملاكم في سياسة الأمريكية الذين أرادوا أن يقضوا على عدوهم طالما سقط. وكانت النتيجة المزيد من الضحايا والدمار ومعاناة الناس... هل يوجد لدى الإدارة الأمريكية ما يكفي من الواقعية كي لا تستسلم لإغراءات العولمة الجديدة؟ وفقًا لآخر تصريحات صادرة من الإدارة الأمريكية يمكن القول إنهم

ما زالوا ينظرون إلى الأمور بشـــكل سليم، ويقيمون الأوضاع بشكل صحيح'' ثم استشهدت الصحيفـــة بتصريحـــات الرئيس **بوش** أثناء المؤتمر الصحفي، حيـــث أعرب عن أمله في تحقيق التعاون مع الاتحاد السوفيتي في قضايا الشرق الأوسط.

كما أخذت القيادة الســـوفيتية في اعتبارها العامل الداخلي قبل أي شيء عندما سعت إلى عدم السماح ببدء العمليات العسكرية في منطقة الخليج ثم تجنب الاجتياح البري لاحقًا. ولكنها كانت تعي في الوقت نفسه أن هناك واقعًا دوليًّا، ولم تكن تشك في تحقيق الأمريكيين للانتصار في الحرب وهو الأمر الذي أدى إلى شعور **واشنطن** بالاستعلاء بالقوة. وبعد النصر لم تعد **واشنطن** تقيم اعتبارًا كبيرًا لموسكو، ورفضت دفع ثمن الخدمة التي قدمتها.

رفضت **موسكو** منطق القطب العالمي الأوحد واعتبرت القيادة السوفيتية أن أزمة الخليج قد أظهرت إمكانات وحدود التعاون بين **واشنطن** و**موسكو** في أثناء الأزمات. كما كشفت الأزمة عن حقيقة أن الخطوط الإيديولوجية السابقة لتقسيم العالم إلى شرق وغرب لم تعد قائمة وحل بدلاً منها تقســـيم جديد للعالم إلى ''**شـــمال**'' يضم الشرق والغرب وإلى ''**جنوب**''. واستبدل النظام ثنائي القطبية للعالم بنظام متعدد الأقطاب لا القطب الأوحد.

وبالطبع فإن انهيار النظام الثنائي القطبية لم يكن كاملاً بل بقي حلف **الناتو** رغم انهيار حلف **وارســـو**. وخرجت الولايات المتحدة من أزمـــة الخليج منتصرة بوصفها قائدة التحالف الذي ضم 29 دولة. وسعت **واشنطن** إلى التنصل من كافة جهود السلام السوفيتية.

وتغيرت مواقف **موســـكو** من قضايا الشـــرق الأقصى والأدنى بعـــد الأزمة. أصبح على الحلفـــاء الأيديولوجيين القدامى مثل ســـوريا أن يبحثوا عن رعاة جدد في شـــخص الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن في الوقت نفسه أدى التراجع السوفيتي عن الإيديولوجية السابقة إلى إعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين **موسكو** و**الرياض**.

وعندما انتهت الحرب بدا أن كلاًّ من **موســـكو** و**واشـــنطن** قد أطلقا يديهما للتعاون في المراحل اللاحقة من إرســـاء منظومة الأمن في الشـــرق الأوسط والأدنى. وكان من الواضح أن **واشنطن** تلعب في ذلك دور عازف الكمان الرئيس.

مثَّلت المشـــاورات الدائمة بين وزير الخارجية الأمريكي ونظيره الســـوفيتي والتزام **واشنطن** بعد إبقاء قواتها بالمنطقة قاعدة للتعامل الإيجابي السوفيتي مع الموقف الأمريكي. تبادل الاتحاد

السوفيتي الاتهامات الخفيفة مع العرب والأمريكان بشأن المستودعات العسكرية في شبه الجزيرة العربية والمناورات المشـــتركة والتواجد العســـكري البحري. ولكـــن كان من الواضح الجلي أن القيادة الســـوفيتية لم تكن ترى في ذلك عودة إلى سياسة حصار **موسكو** بالقواعد العسكرية الأمريكية، وأن ذلك لا يمثل خطرًا على الأمن القومي السوفيتي.

وقد نقلت الخارجية الســـوفيتية في 15 مـــارس 1991م إلى **جيمس بيكر**: ''تصورات الاتحاد السوفيتي حول الأسس التي يجب أن تقوم عليها فترة ما بعد الأزمة في الخليج العربي''، وضمـــت التصـــورات مختلف القضايا بدءًا من قواعد الأمـــن في المنطقة إلى القيود على تجارة الســـلاح. ورأت **موســـكو** أن دول المنطقة هي المعنية في المقام الأول بإنشاء منظومة أمنية في منطقة الخليج. وأنه لا مجال للحديث عن تشكيل تحالفات مغلقة. وتمت الإشارة إلى خطوات وقف سباق التسلح ودعم التوازن في القوى بين المسئولين في خارجية الدولتين.

ودعم الاتحاد الســـوفيتي الإجراءات التي تدعو إلى عدم الســـماح بنشـــر السلاح النووي والكيمائي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وإنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط والأدنى.

وفي لقاء آخر طرح مقترح بتقليص متوازن لإمدادات السلاح إلى المنطقة. ودار الحديث في المقام الأول عن أنواع الأسلحة الهجومية وخاصة الصواريخ والتقنيات الصاروخية.

ورأت القيادة السوفيتية أن التواجد العسكري الأجنبي لا يجب أن يتخطى المستويات التي كانت قبل الأول من أغســـطس 1990م. وفي حال بدا الدعم العسكري ضروريًّا في فترة ما فإنه يبقى دور قوات الأمم المتحدة لدعم السلام أو مراقبي الأمم المتحدة أو هما معًا بالتضامن مع قوات البلدان الإسلامية وغيرها.

ويجب أن يكون للأمم المتحدة الدور الأهم في تقديم الدعم الخارجي في التســـوية في فترة ما بعد الأزمة في الخليج العربي.

واقترح الاتحاد الســـوفيتي مرة أخرى إنشاء قوات عســـكرية بحرية تحت لواء الأمم المتحدة للقضاء على أي تهديد لحركة السفن في الخليج العربي، ومناقشة قضية دعم للقيادة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الأزمات. كما تضمنت الوثائق فكرة توحيد منظومة الأمن في منطقة الخليج العربي وتأطيرها في منظمات إقليمية أوســـع''. وربما تضمنت الوثائق بعض المقترحات

الـــتي تناقض مصالح وخطط الولايـــات المتحدة الأمريكية في ظل وضع دولي متغير بشـــكل جذري. وتمحور الموضوع في درجة اهتمام **واشـــنطن** بجذب **الاتحاد الســـوفيتي** إلى الشؤون الشرق أوسطية.

وخلال عدة أســـابيع أصبح من الواضح أن دور **موســـكو** في الشـــرق الأوسط والأدنى يتضاءل بشـــكل ســـريع بفعل تفكك **الاتحاد الســـوفيتي** وأزماته الاقتصادية والاجتماعية. واضطرت الدبلوماســـية السوفيتية إلى العمل وفق المبادرات الأمريكية وتخلت عن بقايا نفوذها في صالح دعم **واشنطن**. وقد بدا ذلك واضحًا تماما أثناء اللقاء الذي جمع السيد **بيسميرتني بجيمس بيكر** في مدينة **كيسلوفودسك** في 26 إبريل، وفي أثناء زياراته في مايو 1991 إلى كل من الأردن وسوريا وإسرائيل (للمرة الأولى في التاريخ) ومصر (حيث التقى مرة أخرى مع **جيمس بيكر**) والســـعودية. سمحت جهود الدبلوماسية الأمريكية واستعداد **موسكو** للتعاون لرئيســـي البلدين بالتوقيع على بيان في **موســـكو** بتاريخ 31 يوليو يدعو لعقد مؤتمر للسلام للشرق الأوسط والأدنى.

وكان الهدف من المهمة التي قام بها المبعوث الخاص للرئيس السوفيتي **يفجيني بريماكوف** إلى كل من مصر والسعودية والكويت وإيران وتركيا في سبتمبر من نفس العام، وبعد أحداث أغســـطس في **موســـكو**، تطوير التعاون الثنائي السياسي والاقتصادي وتحديدًا الحصول على قـــروض خارجية، ولكنها لم تعق بأي حال من الأحوال جهود الدبلوماســـية الأمريكية. وفي النهاية قام وزير الخارجية الجديد **ب. بانكين** في أكتوبر بزيارة لإســـرائيل حيث التقى **جيمس بيكر**. وقام مع وزير الخارجية الإسرائيلي **ديفيد ليفي** بالتوقيع على إعلان باستئناف العلاقات بين البلدين. وكانت هذه القضية قد اختمرت لدرجة أن التوقيع لم يثر أي ضجة تذكر. كما قام **بانكين** بزيارة سوريا والأردن ومصر.

وبعـــد اتصالات مكثفة مع البلدان العربية وإســـرائيل، اســـتمرت في الفترة من مارس إلى أكتوبر 1991م نجحت **موســـكو** و**واشـــنطن** في التوصل إلى توافق بين كافة أطراف النزاع على عقد مؤتمر للســـلام برئاسة سوفيتية أمريكية مشتركة. كما تم التوصل إلى حل وسط بين موقف إسرائيل الرافض لفكرة المؤتمر وإصرارها على إجراء مفاوضات مباشرة مع العرب، وبين مطالب العرب بتسوية النزاع من خلال مؤتمر دولي وبرعاية الأمم المتحدة، ومشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. تم الاتفاق على أن المؤتمر لن يفرض حلاً للنزاع، ولن يكون له حق **الفيتو** على الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها أثناء المفاوضات الثنائية.

وفي التاسع عشر من أكتوبر 1991م وباسم رئيسي **الاتحاد السوفيتي** و**الولايات المتحدة الأمريكية** تم إرسال دعوات لحضور مؤتمر **مدريد** الذي افتتح أعماله في 30 أكتوبر. وتضمنت الدعوة الإشارة إلى أن المباحثات بين إسرائيل والعرب ستعتمد على قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 والتي تتضمن المبدأ الأساسي للتسوية وهو عدم السماح باحتلال الأراضي بالقوة. وعلى الرغم من موافقة الحكومة الإسرائيلية على شروط الدعوة غير أنها رفضت الاعتراف بمعادلة ''**الأرض مقابل السلام**''، وأصر **إسحق شامير** على معادلة '' **السلام في مقابل السلام**''.

وعقد مؤتمر السلام في **مدريد** في الفترة بين 31-30 أكتوبر 1991م وبرئاسة كل من **جورج بوش** و**ميخائيل جورباتشوف**، كما شارك فيه جميع أطراف الصراع – إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان والفلسطينيين (ضمن الوفد الأردني الفلسطيني)، وكذا مصر التي سبق ووقَّعت معاهدة سلام مع إسرائيل، كما حضر ممثلون عن مجلس التعاون الخليجي. واتحاد المغرب العربي والمنظمات الأوربية. ونظرًا لمعارضة إسرائيل انحصرت مشاركة الأمم المتحدة في شخص ممثل الأمين العام.

وتمثلت المهمة الأساسية **لميخائيل جورباتشوف** في **مدريد** ليس في عقد مصالحة بين العرب والإسرائيليين بل في الظهور بمثابة الند **لجورج بوش** وللمرة الأخيرة من خلال الرئاسة المشتركة لأعمال المؤتمر. كانت مهمة صعبة على **جورباتشوف**. كتبت صحيفة **إزفيستيا**: ''بالنسبة **لجورباتشوف** كانت تلك هي الرقصة الأخيرة، حيث ستتلوها رقصات من نوع آخر. لم نعد شركاء كما كنا في السابق أو منافسين كما كنا لسنوات طويلة. وإذا ما قمنا بتسمية الأشياء بأسمائها فإن الولايات المتحدة قد أصبحت راعية لنا... لم نعد نقوم بوظيفة ''**الدولة العظمى**'' بل أخذنا في تقليص نفوذنا وتواجدنا على الساحة الدولية... غرقنا في مشاكلنا الداخلية''.

كما كتب مراسل **إي بي سي ج. لوري**: ''يعتبر الرئيس **جورباتشوف** رجلاً سياسيًّا يبتعد بسرعة عن القيام بالدور الأول. في بلده أصبح رئيسًا لدولة تعاني الإفلاس والتفكك. تقلص تمامًا وبشكل حاد حجم النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط. تحملت **الولايات المتحدة الأمريكية** كافة نفقات تنظيم مؤتمر السلام. (وفقًا لمعلومات أخرى تحملت إسبانيا نفقات الإقامة في الفنادق في **مدريد** بوصفها الدولة المضيفة – **المؤلف**). وتمثل رئاسة المؤتمر بالنسبة **لجورباتشوف** مكافأة من **جورج بوش** على الدعم السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية أثناء النزاع مع العراق قبل عام ونصف.''

وبعد الانهيار التام للاتحاد السوفيتي، وتأسيس رابطة الدول المستقلة أخذت الدبلوماسية الروسية الراية نيابة عن الدبلوماسية السوفيتية في عملية التسوية الشرق أوسطية. وبضغط واضح من **واشنطن** وافقت القيادة الروسية على عقد لقاء تنظيمي في **موسكو** في 29-28 يناير 1992م للإعداد للمفاوضات متعددة الأطراف حول الشرق الأوسط. وشارك في اللقاء ممثلون عن 30 دولة بما فيها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم بلدان الشرق الوسط والاتحاد الأوربي والصين وتركيا واليابان وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة. وقاطعت سوريا ولبنان لقاء **موسكو**، حيث اشترطتا للمشاركة تحقيق تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية. ووصل الفلسطينيون إلى **موسكو** ولكنهم لم يحضروا الجلسة الافتتاحية، حيث طالبوا بتوسيع مستوى تمثيلهم وهو الأمر الذي عارضته **إسرائيل**. وفي أثناء المؤتمر اختفى الرئيس الروسي **بوريس يلتسين** من المشهد حيث لم يلتقِ بسياسيين أو وسائل إعلام أو موظفين في الرئاسة الروسية أو الحكومة وسافر إلى مدينة نوفوروسيسك، وبدا مشغولاً بشؤون رابطة الدول المستقلة وفق ما قالت الصحافة حينها. وكان من الواضح أن القيادة الروسية ليست معنية بقضية وشؤون الشرق الأوسط.